http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1660) السنة السابعة - السبت (21) تشرين الثاني 2009

وصف الانتخابات بـ"المصيرية" ودعا إلى بحث إيجابي لاعتراضات الهاشمي

طالباني يبدي رغبته في رفع العلاقات مع فرنسا إلى مستوى الشراكة الستراتيجية

بغداد/ المدى

اعلن رئيس الجمهورية جلال طالباني عن رغبة العراق في رفع العلاقات الثنائية مع فرنسا إلى مستوى الشراكة الستراتيجية.

جاء ذلك خلال زيارة الدولة إلى فرنسا الاسبوع الماضي وأجرى خلالها مباحثات مع نظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي وكبار المسؤولين الفرنسيين، وأكد الطرفان طموحهما إلى علاقات شراكة ستراتيجية بين البلدين.

وتعد زيارة الدولة أرقى أنواع الزيارات في العرف الدبلوماسي، كما ان زيارة الرئيس طالباني هي الأولى من هذا النوع طوال تاريخ العلاقات بين العراق وفرنسا.

وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الجمهورية: ان الرئيسين طالباني وساركوزي حضرا حفل توقيع عدد من الوثائق المشتركة بينها اتفاق بين وزارة الخارجية العراقية ووكالة التنمية الفرنسية ومذكرة تفاهم حول التعاون الفني العسكري بين البلدين واتفاقية ضمان وحماية الاستثمار، ووقع الوثائق وزراء الخارجية هوشيار زيباري والدفاع عبد القادر العبيدي والمالية باقر جبر الزبيدي ورئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي ونظراؤهم الفرنسيون.

من جهته ألقى الرئيس الفرنسي ساركوزي خطابا اكد فيه الرغبة القوية في بدء مرحلة نوعية جديدة في العلاقات الثنائية مشدداً على نية بلاده دعم العراق في مساعيه لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء المجتمع الديمقراطي بعد ان تحرر البلد من الاستبداد.

واضاف «عندما قمتُ في شهر شباط الماضي بأول زيارة من قبل رئيس دولة فرنسي إلى بغداد، إنما أردت أن أعبر عن ثقتي بالعراق الجديد وأن أقول لكل العراقيين بأن فرنسا تقف إلى جانبهم. ومنذ تلك الزيارة، جرت زيارات عديدة فرنسية وعراقية ومنها زيارة رئيس الوزراء فرانسوا قيبون، جاءت لتجسيد هذا الالتزام، وستكون هناك زيارات أخرى لاحقة».

وتابع خلال عشاء الدولة الذي أقامه على شرف الرئيس طالباني: إن «إعادة إعمار العراق الحديث والديمقراطي مهمة هائلة، أولاً إعادة بناء الدولة، ويشكل الدعم من أجل إرساء دولة القانون أولوية، لقد قامت فرنسا خلال السنوات الأخيرة بتأهيل عدة مئات من القضاة ورجال الشرطة في إطار برنامج أوروبي، إذ ليست هناك تنمية دون إدارة قوية وذات كفاءة ومنصفة، وكذلك ليست هناك دولة دون جيش وفي هذا المجال ترغب فرنسا في التعاون معكم في إطار إتفاق الدفاع الذي وقعناه». واشار ساركوزي الى انه «يجب إعادة بناء النسيج الاقتصادي ويمكنكم الاعتماد على شركاتنا التي حضر عدد كبير منها معرض بغداد الدولي الذي جرى مؤخراً، من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة لبلدكم في مجال البنى التحتية والنفطية، وستواكب الوكالة الفرنسية للتنمية، بناء على طلبي، هذه الخطوة والتي ستكتمل قريباً عبر إنشاء مركز فرنسي للأعمال في بغداد».

وقد زينت شوارع باريس بالأعلام العراقية طوال أيام الزيارة ونظمت احتفالات رسمية مهيبة للضيف العراقي الذي رافقت موكبه ثلة من الخيالة والدراجات النارية واصطف حرس الشرف في جميع الأماكن التي زارها.

وفي اليوم الأول للزيارة جرت مباحثات رسمية بين الرئيسين العراقي والفرنسي والوفدين المرافقين في قصر الاليزيه الرئاسي، وأقيم حفل عشاء دعيت إليه نخبة من كبار رجال الدولة ووجوه المجتمع والمثقفين الفرنسيين بالإضافة إلى السفراء الأجانب المعتمدين في باريس.

وفي إطار الزيارة نظم للرئيس طالباني استقبال حافل في بلدية باريس حيث ألقى كلمة في اجتماع حضرته المئات من شخصيات العاصمة الفرنسية وأبناء الجالية العراقية المقيمين هناك. واضاف البيان: ان الرئيس طالباني واعضاء الوفد العراقي اجرى جولة مباحثات مع رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون الذي اقام على شرف الضيف العراقي حفل عشاء دعي إليه الوزراء وكبار رجال الدولة والسفراء الأجانب. كما أجرى الرئيس الضيف جولة مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ جيرار لارشيه ورئيس الجمعية الوطنية (مجلس النواب) برنار اكويه.

واستمع كبار رجال الأعمال الفرنسيين باهتمام شديد إلى كلمة ألقاها الرئيس طالباني في لقاء جرى في مقر اتحاد رجال الأعمال الفرنسيين حيث شدد على أهمية توسيع الحضور الاقتصادي الفرنسي في العراق مشجعاً رجال الأعمال على المساهمة بنشاط في جميع القطاعات بما فيها النفطية والإنشائية والنقل وغيرها، وأجاب على العديد من أسئلة رجال الأعمال الذين استمعوا أيضا إلى توضيحات تفصيلية قدمها وزير المالية باقر جبر الزبيدي ورئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي.

وأبدى الإعلام الفرنسي اهتماماً مكثفاً بالزيارة حيث غطت جميع القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف الزيارة تغطية واسعة وبثت ثلاث محطات تلفزيونية رئيسة مقابلات مع الرئيس طالباني.

ورافق الرئيس طالباني في الزيارة وفد كبير من حكومة العراق الاتحادية ضم هوشيار زيباري وزير الخارجية وباقر جبر الزبيدي وزير المالية وعبد القادر العبيدي وزير الدفاع ورائد فهمي وزير العلوم والتكنولوجيا ونصير العاني رئيس ديوان رئاسة الجمهورية وسامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار بالإضافة إلى وفد عن حكومة إقليم كردستان ضم نائب رئيس وزراء الإقليم ازاد برواري ورئيس هيئة الاستثمار هيرش محرم.

وعاد رئيس الجمهورية الى العراق الخميس الماضي، بعد ان كان من المقرر أن يقوم بزيارة رسمية إلى بولونيا من ١٩الى٢١ من الشهر الجاري، إلا إن وارشو أعلنت إن رئيس الجمهورية ليخ كاجينسكي نقل الى المستشفى بسبب المرض، ما دعا الى تأجيل الزيارة. وتابع البيان: انه في الوقت الذي نعرب عن التمنيات الصادقة للرئيس كاجينسكي بالشفاء العاجل، فاننا نؤكد حرص العراق على تعزيز العلاقات الثنائية مع بولونيا.

من جانب آخر، وفي مقابلة مع محطة (فرانس ٢٤) وإذاعة (مونت كارلو الدولية) تحدث رئيس الجمهورية خلال زيارته باريس عن علاقات العراق مع فرنسا مشيرا إلى تجاوب فرنسي كامل مع رغبة البلاد في بناء علاقة شراكة ستراتيجية بين البلدين على مختلف الصعد السياسية والثقافية والعسكرية. وقال في اجابته على سؤال، هل ان حصاد الزيارة كان على قدر الآمال؟: «أنه كذلك، لأننا وجدنا من الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء ورئيسي المجلس الوطني ومجلس الشيوخ، تجاوبا كاملا مع رغبتنا في اقامة علاقات ستراتيجية وشراكة مديدة بين العراق وفرنسا ووجدنا استجابة لدى رئيس الجمهورية لطلباتنا التي تقدمنا بها، ما ادى الى توقيع اتفاقيات عديدة في مجال العلاقات السياسية والثقافية والعسكرية والتنموية، وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين وزراء المالية والدفاع والعلوم والخارجية. واضاف ان «الوقت قد حان لتدخل فرنسا من الباب العريض الى العراق، لان العراقيين شعبا وحكومة يرحبون بالمساعدة الفرنسية وبالشراكة مع فرنسا، لذلك فإن الوقت مناسب جدا للحكومة الفرنسية وللشركات الفرنسية لكي تعمل بنشاط في العراق، أما فيما يتعلق برغبتنا ورغبة فرنسا، فانهما قد التقتا في اقامة علاقات ستراتيجية وشراكة مديدة، وبالتالي كان التفاهم عاما وشاملا بين الطرفين». وبشأن الضمانات والتطمينات الأمنية للشركات الأجنبية كي تعمل في العراق، قال: «بينا لجميع الذين التقينا بهم أن هناك تضخيما غير مبرر لحملة الارهاب في العراق، هذه الاعمال الارهابية التي تحدث في العراق تحدث في العديد من البلدان العربية الاخرى، ولكن المبالغة التي تأتي من جهات غير صديقة للعراق لتضخيم الخطر، هذه المبالغة لا تخدم مصالح العراق ولا مصالح المستثمرين الاجانب، نحن دعونا الشركات الفرنسية الى ارسال ممثليها، والعديد من ممثلي الشركات الفرنسية زارت بغداد والسليمانية ثم شركات اخرى زارت اربيل، فوجدت ان هنالك اماكن آمنة وقابلة للعمل منها الى سائر انحاء العراق».

وفي اجابته على الوساطات والتحقيقات المتعلقة بتفجيرات بغداد، قال: «نحن نرغب في اقامة علاقات جيدة مع جميع دول الجوار، ولدينا معاهدة تحالف مديد مع تركيا، وعلاقاتنا جيدة مع ايران، ووقعنا معاهدات للتحالف الستراتيجي مع الشقيقة الكبرى مصر، وعلاقاتنا جيدة بالاردن والكويت، هنالك مشكلة مع الإخوة في سوريا، انا شخصيا أسعى بكل جهدي من اجل حل هذه المشكلة عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل، فيما يتعلق بطلبنا من الامين العام للامم المتحدة إرسال ممثل للتحقيق، لا نقصد به اتهام دولة معينة، بل كنا نريد ان نلفت نظر العالم لخطر تعرض العراق للعمليات الارهابية، لان هنالك ادعاءات مختلفة، فهناك من يتهم سوريا ومن يتهم ايران، ودولا اخرى، فالتحقيق الدولي يكشف حقيقة التدخلات الخارجية في العراق ثم يكون تحذيرا لدول الجوار بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية». واضاف رئيس الجمهورية «للعراق مع سوريا علاقاتنا قديمة وتأريخية، نحن الآن في سدة الحكم في العراق، عشنا كلنا في سوريا سنينا طويلة، وأيام المعارضة كانت سوريا في فترة من الفترات هي الدولة الوحيدة التي تؤوينا وتساعدنا، ولهم فضل كبير علينا نحن الذين نحكم الآن في العراق، لذلك حاولنا إقامة علاقات ستراتيجية معها، وانا شخصيا زرت سوريا ونائبا الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والخارجية كلهم زاروا سوريا ومهدنا الجو لاقامة تحالف ستراتيجي معها لاننا نعتقد أن مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين هي في هذا التحالف الستراتيجي فجأة بعد زيارة رئيس الوزراء الذي كان يقصد منها توقيع تحالف ستراتيجي، حدثت الاعتداءات على وزارتي المالية والخارجية وسببت جرائم بشعة، بعض الجهات الامنية اتهمت سوريا بانها وراء الحادث وحدث تبادل اتهامات بين دمشق وبغداد، أنا شخصيا كنت أتمنى أن نحل هذه المشاكل فيما بيننا بالحوار وبالنقاش الاخوي الثنائي، والآن نحن في العراق وفي سوريا نسعى من اجل تحقيق هذا الحوار والتفاهم المشترك بدلا من اللجوء الى المهاترات في الاعلام». واضاف «هناك من يعتقد أن في سوريا معارضين للعراق وهؤلاء المعارضون يستعملون مثلا الفضائيات، ثلاث منها تهاجم الحكم العراقي حتى انها تعلم الناس كيفية التفخيخ وصنع القنابل اليدوية والتفجيرات، وهنالك ايضا جهات تعيش في سوريا ولها عمل ارهابي في العراق، نحن لا نعارض حق سوريا في ايواء اللاجئين العراقيين، اذا كان اللجوء السياسي حصرا على العمل السياسي، لكن نتمنى على الاشقاء في سوريا ألا يسمحوا بوجود عناصر تمارس العمل المسلح ضد العراق، والاخوة في سوريا يطلبون منا تقديم ادلة عن وجود هؤلاء العناصر والادلة التي قدمتها الحكومة العراقية، ولم تكن مقنعة بالنسبة للاخوة في سوريا». واشار رئيس الجمهورية الى ان له شخصيا علاقة قوية مع نظيره السوري بشار الاسد، و«لا احتاج الى اي وسيط وانا أستطيع ان أناشده او أفاتحه في اي وقت أشاء».

وبشأن رؤيته للانتخابات التشريعية المقبلة، قال طالباني: «العراق مقبل على انتخابات هامة ومصيرية تحدد مصير البلاد، ونأمل بعد نقض قانون الانتخابات من قبل الاستاذ طارق الهاشمي، أن يبحث مجلس النواب بصورة موضوعية النقاط التي أثارها الهاشمي والتي يثيرها التحالف الكردستاني فيما يتعلق بنسبة تمثيل المحافظات». واضاف «نعتقد أن الانتخابات خطوة هامة على سبيل تحقيق المصالح الوطنية وتغليب الشعور الوطني على الطائفي، والمخاوف الأمنية لا تؤجل الانتخابات، بل تؤثر في حضور الناس، في اجراء انتخابات هادئة». واشار رئيس الجمهورية الى اتجاهات الجانب الكردي في الانتخابات المقبلة الى انه «توجود اتجاهات في جميع انحاء العراق، في الصف العربي السني، في الصف العربي الشيعي، في الصف الكردي، والصف الكردي جزء من العراق، فهذه الاختلافات الموجودة بين الاحزاب العراقية موجودة أيضا بين الاحزاب الكردية». وبخصوص كركوك قال طالباني: «ان المشكلة محلولة وفق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي، وقد تم تأجيلها لأسباب عديدة: اولا، لعدم وجود الاحصاء، ثانيا، لعدم تطبيع الاوضاع، لان المحافظات العراقية العديدة قد قطعت أشلاؤها على يد صدام حسين، ليست كركوك فقط، النجف الاشرف، كربلاء، الحلة، ديالى، كركوك، اربيل، وحتى بغداد، فإعادة تطبيع اوضاع المحافظات ايضا سبب ضروري لاجراء الاستفتاء في كركوك، وكذلك الاحصاء، واعتقد ان العراقيين قادرون على حل جميع مشاكلهم مهما تشعبت وتنوعت».

الرئيس طالباني

أصحاب محال الذهب في ديالى يجندون حراسا أمنيين لحمايتهم

«ندفع المال لنحمي انفسنا وبضاعتنا من أي تهديد، لانريد أن نقع في مأزق صعب وفوهات البنادق موجهة إلى رؤوسنا» بهذه الكلمات يعبر عبد الباري النداوي صاحب محل لبيع الذهب والمجوهرات وسط بعقوبة مركز محافظة ديالى عن قلقه من الاستهداف.

بعقوبة/ وكالات

وأضاف النداوي البالغ من العمر (٥٠ عاما) بحسب وكالة (شينخوا) «خوفي من استهداف عصابات السطو المسلح لي اضطرني لدفع أموال لتجنيد حراس شخصيين بعضهم كان يعمل في قوات الصحوة لحماية نفسي وعائلتي وأموالي».

وأوضح أن أغلب اصحاب محال بيع الذهب والمجوهرات في بعقوبة يعيشون أوضاعا نفسية قلقة جدا خوفا من أن تعود ظاهرة السطو المسلح إلى سابق عهدها بعدما شهدت العاصمة بغداد خلال الاسابيع الماضية تكرار مسلسل السطو المسلح لعصابات محترفة تمكنت من سرقة العديد من المحال بعد قتل اصحابها، مؤكدا أن اغلب اصحاب محال بيع الذهب استأجروا حراساً شخصيين لحمايتهم.

وكانت بعض مناطق العاصمة بغداد شهدت خلال الاسابيع الماضية عمليات سطو مسلح نفذتها عناصر مجهولة مدججة بالاسلحة على محال لبيع المصوغات الذهبية والمجوهرات لغرض السرقة، مما ادى إلى مقتل بعضهم، وقد اثارت هذه العمليات موجة من الخوف والقلق لدى اصحاب محال بيع الذهب في سوق الذهب الرئيسي وسط بعقوبة حيث سارع اغلبهم إلى اتخاذ احتياطات امنية لتأمين حياته وبضاعته من أي استهداف في ظل تنامي عصابات مسلحة تمتهن السطو والسرقة تحت تهديد السلاح في بعض مناطق المحافظة.

وأشار النداوي إلى أن هذه المصوغات الذهبية وضعت بتنسيق جميل في هيكل زجاجي متكون من عدة طوابق موضوعة في مقدمة المحل الكبير لكي تعطي صورة واضحة للزبائن عمّا موجود في داخله من مصوغات وتحف ومجوهرات ثمينة، قائلا «إن اغلب ما تراه عيناك بضاعة مزيفة لغرض الاعلان فقط اما الحقيقي فهو في مكان امن داخل المحل»، مبينا أنه لجأ إلى هذا الاسلوب كخطوة اخرى للحفاظ على بضاعته من أي سرقة قد تحدث».

إلى ذلك، قال محمد الزيدي صاحب محل لبيع المصوغات الذهبية والبالغ من العمر (٦٠ عاما) «إن القلق موجود بالفعل لدى جميع من يعمل بمهنة صياغة وبيع الذهب لانها مستهدفة بشكل كبير من قبل عصابات السطو المسلح».

وكشف عن أنه اتفق مع بعض اصحاب المحال المجاورة له على تجنيد عناصر سابقة في قوات الصحوة لديهم مهارات جيدة كحراس شخصيين لإنشاء ما يشبه نقطة امنية قرب المدخل الرئيسي لسوق الذهب لمنع أي هجوم أو عملية سطو مسلح، مشيرا إلى أن اغلب اصحاب المحال لديهم اسلحة خفيفة لاستخدامها عند الحاجة.

فيما كان سعيد حسن الشمري (٤٤ عاما) صاحب محل لبيع الذهب أكثر تشاؤما من الاخرين، قائلا «إن استهداف اصحاب محال بيع الذهب والمجوهرات في بعقوبة سياتي قريبا لان ظاهرة عصابات السطو المسلح بدأت تلوح بالافق، ونفذت أعمال مسلحة مؤخرا من قبل هذه العصابات في بعض مناطق المحافظة»، مبينا أنه يسعى كغيره من اصحاب المحال لتأمين حياته وبضاعته عبر تجنيد حراس شخصيين أغلبهم عناصر سابقة في قوات الصحوة.

من جانبه، قال عمر السامرائي (٢٨ عاما) عنصر سابق في قوات الصحوة «إنه يعمل الان حارساً امنياً في محل لبيع الذهب، ويتلقى اجرا شهريا جيدا يفوق ٥٠٠ دولار»، لافتا إلى أن العديد من العناصر السابقة في قوات الصحوة يعملون كحراس امنيين لمحال بيع الذهب والمصانع والاسواق التجارية.

يشار إلى ان هذا القلق لدى اصحاب محال بيع الذهب والمجوهرات وفر فرص عمل لعناصر قوات الصحوة كحراس امنيين لاصحاب محال المجوهرات أو كحراس ليليين لهذه الاسواق.

بدوره، أكد العقيد محمود التميمي مسؤول وحدة امنية في مدينة بعقوبة أن الوضع الامني مستقر بشكل ملموس في اغلب المناطق ومنها بعقوبة، مشيرا إلى أن خوف وقلق اصحاب محال بيع الذهب والمجوهرات ناتج عن حوادث أمنية وقعت في بغداد. وشدد التميمي على أن الاجهزة الامنية لديها خطة جيدة لمنع أي خرق يحدث مشابه لما حدث لبعض محال بيع الذهب في بغداد، مضيفا أن تجنيد حراس شخصيين ليس مخالفا للقانون اذا جرى وفق الانظمة والاجراءات والتعليمات النافذة.

محال الذهب عنصر جذب للنساء واللصوص

دعوات أممية لتسوية العلامات الحدودية بين العراق والكويت

نيويورك/ وكالات

ناشد المبعوث الخاص للأمين العام للامم المتحدة في العراق آد ميلكيرت الحكومة العراقية، أمام مجلس الأمن، الاستجابة لمطالب الأمم المتحدة الداعية إلى استقبال فريق تقني دولي تابع للأمم المتحدة ليتولى تقديم المساعدة لتسوية مسألة صيانة العلامات الحدودية بين العراق والكويت، وبما يساهم في تسهيل خروج العراق من تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

جاء ذلك خلال إحاطته الإعلامية التي قدمها ميلكيرت إلى المجلس حول مستجدات عمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) خلال الأشهر الأخيرة، ووصف مشاغل الكويت إزاء مسألة صيانة العلامات الحدودية بأنها «مشروعة». وكشف ميلكيرت أن الأمين العام بان كي مون ما زال ينتظر من جانب حكومة العراق تأكيدا رسميا على إلتزاماتها القانونية بالتأكيد على جميع العلامات الحدودية، ومن دون هذا الإجراء لا يمكن القيام بأي أنشطة اضافية.

كما أوضح ميلكيرت أن بعثة الأمم المتحدة في العراق تساهم في مساعدة الحكومة العراقية على العثور على المقابر الجماعية والتعرف على اصحابها والبحث عن المفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى، وأكد أن أنشطة البعثة ستتواصل لتمكين العراق من تسوية جميع قضاياه الأخرى العالقة مع الكويت .

وكشف ان الأمانة العامة تعمل على تحديد جدول أعمال متفق عليه لانهاء وحل ما تبقى من هذه القضايا كمسائل الحدود والمفقودين والتعويضات والملكية والمرافىء البحرية وذلك من اجل مساعدة العراق على الخروج من طائلة الفصل السابع من الميثاق.

من جانب آخر، أحاط ميلكيرت أعضاء مجلس الامن بالملابسات المتصلة بزيادة تدفق المياه الى العراق في اعقاب سلسلة اجتماعات بين العراق وحكومات كل من تركيا وسوريا وايران، واكد أنه تم الاتفاق على أن يكون لبعثة الأمم المتحدة مكتب فرعي صغير في طهران لتسهيل مجالات التعاون الثنائي مع العراق.

وحول الانتخابات المقبلة في العراق أوضح أن بعثة الأمم المتحدة تساهم في الجهود الممكنة لدعم اجراء هذه الانتخابات والاسهام في تحقيق التقدم في السنوات الأربع القادمة. من جانبه طالب المندوب الدائم للعراق السفير حميد البياتي أعضاء مجلس الامن بمساعدة بلاده على الخروج من إطار الفصل السابع. وفي ختام اجتماع مجلس الأمن أصدر بيانا رئاسيا بالإجماع، وأيد نداء الأمين العام الى جميع الكتل العراقية وقادتها لاثبات الحنكة السياسية الحقيقية خلال الحملة الانتخابية والمشاركة بروح من الوحدة الوطنية.

الدعم العالمي ومعاناة اللاجئين العراقيين

ترجمة/ المدى

يواجه اللاجئون العراقيون مسألة تضاؤل الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الأمم المتحدة ما يشكل قلقاً لدى الأمم المتحدة التي واجهت بدورها صعوبة في تأمين الموارد المالية والدعم الدولي لمساعدة نحو مليوني لاجئ عراقي في بلدان الشرق الأوسط الممنوعين من العمل فيها.

ومنذ ستة أعوام وبعد غزو العراق ونحو مليوني عراقي يعانون في دول الجوار والخوف يتزايد لديهم من توقف الدعم الدولي لهم. وفي خلال هذا الأسبوع قام إيريك شوارتز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الإسكان واللاجئين والهجرة بأول زيارة له للمنطقة منذ توليه المنصب في تموز الماضي وقدم تقريراً متشائماً عن الموضوع قائلاً: أنها لحظة صعبة، أنا مهتم جداً بالدعم غير الكافي للأمم المتحدة للعراقيين.

ومن أجل العام المقبل طلبت وكالة اللاجئين للأمم المتحدة في سوريا ميزانية قدرها (١٦٦) مليون دولار للعراقيين هناك، وقد جمعت الوكالة حتى الآن (٥٥) مليون من منح دولية، بينما كان المبلغ عام ٢٠٠٩ (٨٣) مليون دولار، وهذه القصة تتكرر بالنسبة للاجئين في دول أخرى.

ويمكننا القول ان معظم الدعم المقدم اللاجئين يمر عبر وكالة اللاجئين –الأمم المتحدة– ويعبر المراقبون عن قلقهم من تضاؤل الدعم المالي الذي سيؤدي الى المزيد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتطرف والعنف في مجتمعات اللاجئين.

والمجتمع الدولي يريد الاعتقاد من ان الأمور في العراق تجري نحو الأفضل، لذلك فان اهتمامها يتناقص للاجئين خارجه. وعلى الرغم من الكلام عن التحسن الأمني في العراق فان أكثر من (١٠٠٠) لاجئ جديد شهرياً يواصلون تسجيل أسمائهم لدى وكالة اللاجئين الدولية، أي بمعدل أعداد العراقيين الذين يعودون الى بلادهم.

وفي مركز وكالة اللاجئين بسوريا يحتشد يومياً المئات من اللاجئين طلباً للمساعدة واليأس يستولي عليهم لأن الممنوع بالنسبة اليهم في سوريا أو في الأردن، كما انهم غير قادرين على العودة الى بلدهم بسبب المشاكل التي ستواجههم.

وعن ذلك يقول المسؤولون في الوكالة الدولية للاجئين ان الدعم والاهتمام الدوليين بدأ يبتعد عن هذه القضية تاركاً إياهم يواجهون المشكلة لوحدهم. وهناك العديد من القصص المؤلمة التي تحكى عن اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن ولبنان منها عمل الأطفال والزواج القسري والدعارة بسبب سوء الأحوال المالية لديهم.

وتقول الحكومتان السورية والأردنية ان اللاجئين العراقيين قد كلفتهما أكثر من بليون دولار مع أنهما منحتهم حق التعليم والمعالجة مجاناً، وتشكو الحكومتان الدعم الدولي المحدود، اما الحكومة العراقية فقد ساهمت بـ(١٥) مليون دولار لسوريا و(٧) ملايين دولار للأردن. ويطالب شوارتز حالياً من الدول الأوروبية تقديم الدعم المالي المطلوب والسماح لدخول المزيد من اللاجئين اليها، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المانحة الأكبر لوكالة اللاجئين –الأمم المتحدة– بمساهمتها بـ٨٠٪ من ميزانية عام ٢٠٠٧.

اما بالنسبة لسوريا والأردن فهناك مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين ما يشكل لهما تحديات اقتصادية ويجعلهما غير قادرتين على تحمل المزيد من اللاجئين. وتتفق الجهات الدولية على ان الحل الأفضل للمشكلة هو عودة اللاجئين الى العراق وهي غير قادرة حالياً على إرغامهم على ذلك.. وتنتظر حلول الوقت الملائم لذلك أي عندما تتحسن الأوضاع في العراق بشكل عام.

عن: الكريسيتان ساينس مونيتر